

خامنئي: الإهانات المتكررة لأقصى قضية المسلمين الأولى

وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى
الفقيه الغالي



المرحوم الحاج احمد يونس
(أبو حسان)

زوجته: الحاجة السيدة حنيفة السيد عبدالله صفي الدين
أولاده: السيد حسان، العميد علي، الحاج نعمان، محمد ومحمود والحاج حسين يونس
أصهرته: السيد وفيق هاشم، الأستاذ عصام شبلي والأستاذ طعان شبلي
تقبل التعازي طوال نهار الأسبوع في منزل الفقيد للرجال والنساء في بلدته القليلة.

ويقام مجلس عزاء وفاتحة عن روح المرحوم وذلك نهار الجمعة الواقع في 2015/9/25 في حسينية بلدته القليلة الساعة الخامسة بعد الظهر للرجال والنساء.

الإسفون: آل يونس، آل صفي الدين، آل شبلي، آل أبو خليل، آل بندر، آل هاشم، آل فواز وعموم اهالي بلدات (القليلة، شحين وشمع).

انتقل إلى رحمته تعالى فقيدنا
الغالي المرحوم

الحاج محمد حسين شبلي فواز
(رئيس نقابة عمال ومستخدمي اللات)
زوجته: الحاجة فاطمة حسن فواز
أولاده: الدكتور حسين، المحامي علي، المهندس عزت والاستاذ نبيه
اشقاؤه: العميد الركن المتقاعد علي شبلي والمحامي عزت شبلي
أصهرته: القاضي السيد حسين
تفاحة، الأستاذ حسين امهز والسيد حسين دكروب

ووري الثرى اليوم الأربعاء الواقع في 23 ايلول 2015.

وتقام ذكرى الأسبوع يوم السبت الواقع في 26 ايلول في حسينية بلدته تبين الساعة الخامسة بعد الظهر إلى الساعة السادسة عصرًا.

كما تقبل التعازي في بيروت - يوم الاثنين في 28 ايلول في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - قرب امن الدولة من الساعة الثالثة ولغاية السادسة مساءً.

تقبل التعازي طيلة أيام الأسبوع في منزله في تبين
الإسفون: آل فواز، شبلي، تفاحة، امهز، دكروب طقو وعموم اهالي بلدته تبين.

المسيح قام، حقاً قام!
الإباتي طنوس نعمه الرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية وأشقائه وشقيقته وعائلاتهم ينعون إليكم برجاء والدتهم المرحومة اميلي سليم زياده

أرملة المرحوم إلياس طنوس نعمه تقبل التعازي يومي الخميس والجمعة 24 و25 الجاري في دير مار أنطونيوس، غزير، مقر الرئاسة العامة للرهبانية اللبنانية المارونية، من الساعة العاشرة صباحاً لغاية السابعة مساءً.

ومجموعة (1+5) لمتابعة مسار تنفيذ الاتفاق النووي، على مستوى الوزراء، مضيفاً أنه «لو اقتضت الحاجة ستعقد اجتماعات للخبراء لتحديد الإجراءات التنفيذية لكيفية رفع الحظر والبرنامج العملائي لإعادة تصميم وتاهيل مفاعل أراك وتبادل الوقود النووي».

وأكد ظريف، في هذا الإطار، أهمية أسلوب تنفيذ الاتفاق النووي، معتبراً أنه «حان الوقت لدول 1+5، وخصوصاً تلك التي فرضت الحظر الظالم، لتثبت عملياً، وفق القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي أوجد تغييراً أساسياً في أسلوب التعامل، بأنها تنظر إلى المستقبل بصورة مختلفة»، مشدداً على أنه «ينبغي أن يشعر الشعب الإيراني بهذا التغيير الأساسي».

من جهته، أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي أن النواب يدرسون الاتفاق النووي بدقة، مضيفاً أنهم «يعملون على منع نفوذ الأعداء إلى البلاد».

وقال بروجردي، خلال مراسم بدء العام الدراسي الجديد، إن «المجلس يأخذ في الاعتبار كل الخطوط الحمراء في مناقشته للاتفاق النووي»، موضحاً أن مجلس الشورى «يبحث كل مؤامرات العدو المحتملة في دراسته لخطة برنامج العمل المشترك، وسيعلن رأيه قريباً في هذا المجال».

(الأخبار)

البرنامج النووي، وفي تصريح أدلى به للصحافيين فور وصوله إلى نيويورك، أول من أمس، شرح ظريف أهداف وجدول أعمال الزيارة، ومنها متابعة مسار تنفيذ الاتفاق النووي وتشكيل اللجنة المشتركة بين إيران ومجموعة دول (1+5)، إضافة إلى المشاركة في الاجتماع السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وبدء الحوار الإيراني الأوروبي. وقال إنه ستعقد اجتماعات بين إيران



دعا خامنئي العلماء إلى تجنب إذكاء تيران الخلافات الطائفية (أ ف ب)

مشاهدة بصمات ومسات الاستكبار العالمي فيها، تتطلب التفكير لعلاجها»، مضيفاً أنه «يجب على الشعوب أن يطالبوا الحكومات بذلك، ويجب على الحكومات القيام بهذه المسؤولية المهمة».

في هذه الأثناء، دعا وزير الخارجية محمد جواد ظريف، السداسية الدولية، إلى إجراء تغيير أساسي في كيفية تعاملها مع إيران، وفق القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، بشأن

ندد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، أمس، بـ«إساءات إسرائيل إلى حرمة» المسجد الأقصى من قبل إسرائيل، بأفعالها هناك. وقال خامنئي، في النداء للحجاج لمناسبة الوقفة على جبل عرفة، إن «السياسات الشريرة للاستكبار لخلق الأزمات الكبيرة للأمة الإسلامية في المنطقة، وكذلك جرائم الكيان الصهيوني الغاصب والإهانات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك تعتبر القضية الأولى للمسلمين»، داعياً «العلماء والنخب في العالم الإسلامي إلى القيام بواجباتهم تجاه هذه الأحداث».

من جهة أخرى، تطرق المرشد الأعلى إلى انهيار الرافعة في صحن الحرم المكي، ما أدى إلى مقتل 107 من زوار البيت الحرام. وقال خامنئي: «صحيح أن ضحايا الحادث الذين التحقوا بالرفيق الأعلى، وهم يصلون ويظفون ويعبدون قد نالوا سعادة كبيرة وتغمدهم الله برحمته الواسعة وهم في حرمه - وفي هذا عزاء كبير لذويهم. لكن هذا لا يمكن أن يقلل من أعباء المسؤولية الملقاة على عاتق الذين تعهدوا بضمان الأمن لضيوف الرحمن».

كذلك، دعا خامنئي العلماء إلى تجنب إذكاء نيران الخلافات الطائفية. وقال إن «الأحداث المؤلمة والمبكية في المنطقة، وفي العراق والشام واليمن والبحرين والضفة الغربية وغزة، وبعض الدول الآسيوية والأفريقية، التي يمكن

طرابلس: مسودة الاتفاق «مشبوهة»

لطريق. وأعلن الغويل البدء بـ«تأليف فريق عمل من المشايخ والحكماء وأعيان المدن والمناطق، لفتح حوار ليبي - ليبي، على الأرض الليبية، للوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، ويتقيد بأهداف ثورة السابع عشر من فبراير (شباط)» من عام 2011، حين أطاحت مجموعات مسلحة، مدعومة بقصف جوي أطلسي ومجموعات كومانندوس أطلسية، بنظام العقيد معمر القذافي، ودمرت البلاد وأدخلتها في دوامة من الفوضى والافتتال.

(الأخبار، أ ف ب)

أعضاء المؤتمر الوطني العام، وبعض من أعضاء الوفد المكلف (المشاركة في حوار الصحيرات) على الاستمرار في التعااطي مع مسودة الحوار، التي رأى أنها «مشبوهة ومتضاربة البنود... وتتعارض في أحكامها وتفصيلها مع الثوابت الوطنية ومبادئ ثورة السابع عشر من شباط» عام 2011. ودعا الغويل الشعب إلى «تفويت الفرصة على هؤلاء المغامرين بأخذ زمام المبادرة»، مؤكداً «تعليق الحوار» الذي تديره الأمم المتحدة، إلى حين إيقاف العمليات العسكرية التي تشنها القوات التابعة

جماعات مسلحة تحت مسمى «فجر ليبيا»، إلى إقامة حوار سياسي في ليبيا، بموازة الحوار الذي تديره الأمم المتحدة في منتجع الصحيرات المغربي. ورات حكومة طرابلس أنه يجب مقاطعة الأخير، حتى توقف قوات الحكومة المنبثقة عن برلمان طبرق عملياتها العسكرية التي أطلقتها نهاية الأسبوع الماضي.

وكان رئيس حكومة طرابلس، خليفة محمد الغويل، قد أعرب مساء أول من أمس عن «أسف (حكومته) الشديد واستهجانها إصرار مجموعة من

باعت الضغوط الدولية لإجبار الأطراف المتحاربة في ليبيا على توقيع مسودة الاتفاق السياسي «النهائي» بالفشل. فبعدما كان برلمان طبرق قد أعرب عن رفضه للتعديلات التي أدخلت على بنود الاتفاق الموقع بالأحرف الأولى في تموز الماضي، طلبت أمس حكومة طرابلس من المؤتمر الوطني العام، الهيئة التشريعية التي انبثقت عنها، رفض مسودة الاتفاق التي تحاول بعثة الامم المتحدة فرضه، وذلك «لتعارضها مع أهداف الثورة».

ودعت الحكومة التي تدير العاصمة منذ أكثر من عام، بمساندة تحالف

اليونان: حكومة «مذكورة التفاهم» تؤدي اليمين الدستورية

«الوقت ضيق لأن لديه (تسيبراس) الكثير من العمل ليقوم به»، أي تطبيق سياسات «التقشف» القاسية (التي ستزيد البطالة وتعمق الركود الاقتصادي) التي فرضها الدائنون. وبموجب «مذكرة التفاهم» التي وقعتها حكومة تسيبراس السابقة مع الدائنين، سيكون على البرلمان، اعتباراً من تشرين الأول المقبل، إقرار أكثر من 15 قانوناً «تقشفيًا» إضافياً، بينها اقتطاعات جديدة من رواتب التقاعد ورفع الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الإجراءات غير الشعبية.

وبموازة ذلك، سيكون على تسيبراس تقديم ضمانات لناخبيه بأنه عازم على تطبيق ما تبقى من وعده الانتخابية السابقة (التي نكت بأهمها، أي رفض المزيد من سياسات «التقشف»، والتي تتعلق بـ«مكافحة الفساد»، والحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين).

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

السابقة، إقليدس تسالكالوتوس، بمنصبه الذي شغله في الشهر الأخير من ولاية حكومة تسيبراس السابقة، خلفاً لنيانيس فاروفاكيس، الذي قدم استقالته في تموز الماضي، كشرط لقبول الدائنين، أي الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، العودة إلى طاولة المفاوضات، بعدما «تجرأ» اليونانيون ورفضوا شروط حزمة القروض السابقة، في استفتاء شعبي نُظم في الشهر نفسه. وقيادة تسالكالوتوس، وافق فريق التفاوض اليوناني على شروط لحزمة القروض، أسوأ من تلك التي رفضها اليونانيون في الاستفتاء.

ومباشرة بعد أداء الحكومة لليمن الدستورية، توجه تسيبراس إلى بروكسل، حيث قال مكتبته الإعلامي إنه سيعقد «لقاءات موسعة» مع المستشار الألمانية، أنغيلا ميركل، ورئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، الذي نكره لدى نهنته بفوز حزبه في الانتخابات التشريعية يوم الاثنين الماضي بأن

«أولويتنا هي إعادة رسملة البنوك، بحيث يكون هناك استقرار في الاقتصاد، يليها إتمام عملية التقييم (لمدى تنفيذ أئينا شروط الدائنين)، وبدء مباحثات بشأن الدين». جاء التصريح هذا، على لسان وزير المالية اليوناني، بمثابة «مانيفيستو» الحكومة اليونانية التي أٌسمت اليمين الدستورية يوم أمس.

وألّف زعيم حزب «سيريزا» ورئيس الوزراء اليوناني، أليكسيس تسيبراس، مساء أول من أمس، حكومة ائتلافية مع حزب اليونانيين المستقلين. واحتفظ تسيبراس بالفريق الوزاري نفسه الذي تفاوض على شروط حزمة القروض الأخيرة التي فرضها الاتحاد الأوروبي، حيث ركز رئيس الوزراء في خياراته لتأليف الحكومة على «الاستمرارية والفعالية والتعاون مع الشركاء الأوروبيين»، على حد قول أحد المقربين منه. والأبرز في التشكيلة الحكومية هو احتفاظ وزير المالية في الحكومة